



استطلاعات وتقارير

◆ تقرير / صحيفة الاندبندنت : ٣٠١ شركة مرتزقة عملت بالعراق برعاية اميركية

كشفت صحيفة "الاندبندنت" البريطانية، في تقرير أن "العراقيين كانوا يشعرون بالكراهية تجاه المتعاقدين الامنيين في العراق أثناء التواجد الأميركي".

وأضافت الصحيفة "في طليعة اسباب الكراهية ان المتعاقدين مسلحون يحظون بالحصانة من المساءلة أمام القانون العراقي، فيما ينظر المتعاقدون الى العراقيين بإزدراء واستخفاف ويتعاملون معهم على انهم ليسوا من البشر".

واستطردت بالقول : اتضح أن ٣١٠ شركة أمن خاصة من جميع أرجاء العالم، تلقت عقودا من وكالات الولايات المتحدة لحماية المسؤولين العراقيين والأميركيين والمنشآت والمواكب والكيانات والهيئات الأخرى في العراق منذ عام ٢٠٠٣ بحسب قائمة جرى تداولها بين أعضاء الكونغرس وبعض الهيئات والوكالات الفيدرالية الأميركية، مبينة ان "المتعاقدين الامنيين كانوا ينظرون إلى العراقيين بريية ولا يعاملونهم معاملة تليق ببشر"، منوهة الى ان "الكثير من سائقي المركبات العراقيين كانوا يسارعون الى الابتعاد عن مركبات المتعاقدين الامنيين اللذين يطلقون النار من دون اكتراث على محركات السيارات لأعتقادهم أنها اقتربت منهم بصورة تدعو للريبة، كما انهم يطلقون النار على السائق والركاب".

وأوضحت الاندبندنت انه "في أواخر عام ٢٠٠٧ كان في العراق ما يقدر بنحو ١٨٠ ألف متعاقد اجنبي منهم ما بين ٢٥ و ٣٠ ألف متعاقد أمني وكان نصفهم يعملون لحساب الحكومة الاميركية وان إعطاء بعض المهام العسكرية وبرزها المهام الخاصة بالحراسة والامداد لمتعاقدين من شركات خاصة كان متماشيا مع سياسة تحرير الاسواق التي تتبناها الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن كانت لها عواقب وخيمة مثل إعطاء رجال عدوانيين ترخيصا لاطلاق النار ثم توجيه الاسئلة لاحقا كما حدث بمجزرة ساحة النصور التي قتل فيها اكثر من ١٧ مدنيا".

يذكر ان شركة "بلاك ووتر" العالمية، والتي كانت تسمى سابقا بلاك ووتر يو أس أي، هي شركة مرتزقة تقدم خدمات أمنية وعسكرية يديرها مليادير اميركي يدعى إريك برنس وتعد احدى أبرز الشركات العسكرية الخاصة في الولايات المتحدة المرتبطة بفرسان مالطا والعاملة في العراق، وقد تأسست وفق القوانين الأميركية التي تسمح بتأسيس مصانع وشركات عسكرية خاصة، حيث تعرضت لانتقادات واسعة بعد نشر كتاب "مرتزقة بلاك ووتر.. جيش بوش الخفي" الذي أكد بإنها تدعم الجيش الأميركي بالعراق فيما يخضع جنودها للحصانة من الملاحقات القضائية.

ويبلغ معدل الدخل اليومي للعاملين في هذه الشركة بين ٣٠٠٠ و ٦٠٠٠ دولار، وكانت تعمل في الظل حتى ٣١ آذار ٢٠٠٤ عندما تعرض أربعة من جنودها في الفلوجة للهجوم والقتل، لتقوم بعدها القوات الأميركية بمحاصرة الفلوجة وقتل ١٠٠٠٠٠ عراقي وتهجير ٢٠٠٠٠٠ ألف من ابناءها.

◆ فورين بوليسي: بغداد يمكن أن تكون المفتاح لأسوأ الصراعات بالمنطقة والمالكي يتحمل بعض المسؤولية

يرى الكاتب "مارك لينش" في مقاله بمجلة "فورين بوليسي" الأمريكية، وفقا لما نقله موقع صحيفة "الوفد الالكتروني" المصرية، أنه يتعين على واشنطن بذل مزيد من الجهد في أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي" لأمريكا المقررة في الأول من الشهر تشرين الثاني المقبل.

وحت لينش الكاتب المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، أن تتجاوز هذه الزيارات مجرد فكرة المجاملات والحديث حول الأمن والتعددية والمسؤولية والشراكة الدائمة، "لأن قادة العراق في حاجة إلى أن يقتنعوا بأهمية لعب دور في التوسط لحل الانقسامات السياسية الوحشية في المنطقة، وهو دور لا يمكن أن يقوم به أحد إلا ببغداد".

وتابع لينش قائلا "إن بغداد يمكن أن تكون المفتاح لفتح أسوأ الصراعات في المنطقة، إلا إذا استطاعت أن تُعيد ترتيب منزلها من الداخل"، مضيفا "إن مصير العراق لا يُهم الأمريكيين فقط الذين قدموا آلاف الضحايا هناك، بل لأن العراق يعتبر قلب منطقة الخليج التي يُعد ميزان القوى فيها هشا، بالإضافة إلى كونها تتشارك حدودا مع سوريا وإيران والسعودية".

واستطرد لينش بالقول "إذا لم يشعر البيت الأبيض بمدى إلحاح القضية العراقية، فمن المرجح أن تتجه تغطية البيت الأبيض نحو مزيد من القضايا المبتذلة حول تنشيط اتفاق الاطار الاستراتيجي والوعد بمزيد من العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية التي تم التفاوض عليها بين البلدين عام ٢٠٠٨ جنبا إلى جنب مع الصفقة التي سهلت الانسحاب العسكري الأمريكي".

وحمل الكاتب الأمريكي "بعض المسؤولية على ما فيه العراق الآن، على نوري المالكي بسبب استبعاده المستمر للمسلمين السنة وتوطيد سلطته والإبقاء على الأزمة السياسية في بغداد دائما في حالة غليان".

عن البغدادية نيوز

◆ العراق في مراتب متأخرة في تأمين "الحقوق الاساسية" للمواطن

احتل العراق مرتبة متأخرة بين دول العالم في تأمين واحترام الحقوق الاساسية لمواطنيه والمقيمين فيه، كما جاء في مراتب متدنية بين الدول العربية ايضا في مؤشر احترام "حقوق الانسان الاساسية" في ٢١٦ بلد حول العالم والذي تطلقه سنويا "الشبكة الدولية للحقوق والتنمية".

وجاء مركز العراق في المؤشر متفوقا في عدم احترام حقوق الانسان على الجزائر والسعودية وسوريا ثم الصومال وبعد كل من الأردن ومصر ولبنان وقطر واليمن وجزر القمر وجيبوتي والسودان.

و يستند المؤشر الى عملية حسابية معقدة تقوم على احترام ٢١ حقاً من حقوق الانسان المترابطة لكل دولة، حيث جاءت النرويج في المرتبة الأولى عالمياً، كأفضل دولة تحترم وتوفر الحقوق الأساسية لمواطنيها وسكانها قبل السويد، التي حلت في المرتبة الثانية، ثم هولندا ودول أوربية اخرى التي احتلت المراتب المتقدمة في العالم.

وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة ٢١ عالمياً، في حين حلت فرنسا في المرتبة ١٩ وبريطانيا ١٢ وألمانيا ١٨ وتركيا ٨٦ في حين تأخرت إسرائيل إلى المرتبة ١٤٧ عالمياً.

عربياً اعتبر المؤشر أن الإمارات العربية المتحدة كانت أفضل دولة عربية في تقديم الحقوق الأساسية لمواطنيها وسكانها، وهي التي جاءت في المرتبة ١٤ عالمياً قبل كثير من الدول الاوروبية.

وبعد الإمارات جاء كل من تونس ثانياً على مستوى العرب ثم المغرب وفلسطين كسلطة مستقلة، وجاءت البحرين في المركز الخامس عربياً قبل كل من سلطنة عمان والكويت.

◆ دائرة البحوث النيابية : إجمالي ديون العراق الخارجية ٣٩ مليار دولار

كشف تقرير صادر عن دائرة البحوث بمجلس النواب العراقي، أن "ديون العراق الخارجية لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ تم تصنيفها الى أربعة اصناف ، ديون دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس والدائنون التجاريون وديون مجلس التعاون الخليجي، يبلغ إجماليها أكثر من ٣٩ مليار دولار توزعت على النحو الآتي:

١ - ديون دول نادي باريس وعددها ١٨ دولة وتبلغ أكثر من تسعة مليارات ٤٤٤ مليون دولار حيث خفضت ديونها بنسبة ٨٠% عدا الولايات المتحدة الاميركية والدنمارك اللتان خفضتا ديونهما بنسبة ١٠٠% وكذلك روسيا التي خفضت ديونها بنسبة ٩٢%، وتم اعادة جدولة المتبقي والبالغ ٢٠% .

٢ - الدول الدائنة من غير أعضاء نادي باريس وتبلغ أكثر من ملياري ٧١٢ مليون دولار وتمت تسوية ديون كل من بلغاريا وصربيا وتونس بموجب عرض الشراء النقدي من خلال تسديد نسبة ١٠,٢٥% من إجمالي ديونها نقداً والغاء النسبة المتبقية والبالغة ٨٩,٧٥% ، كما ألغت كل من مالطا وقبرص وسلوفاكيا والجزائر كامل ديونها بحق العراق .

٣ - الدائنون التجاريون الكبار والبالغة أكثر من ١١٨ مليون دولار .

٤- ديون دول مجلس التعاون الخليجي البالغة ٢٧ مليارات ٦٣٩ مليون دولار، وقد ارسلت وزارة المالية مسودة اتفاقية ثنائية الى وزارة المالية لدولة الامارات العربية تقضي باطفاء ديونها بنسبة ١٠٠% بعد اعلانها ذلك ومازالت الامارات تدرس تلك المسودة.

وبين التقرير ان "العراق حصل بموجب الاتفاق الموقع مع دول نادي باريس على الغاء نسبة ٨٠% من إجمالي الديون الخارجية وتم اعادة هيكله المتبقي منها والبالغة ٢٠% وتسديدها خلال ١٧ سنة الى اقسط نصف سنوية بموجب ٣٤ قسطاً يستحق تسديدها اعتباراً من عام ٢٠١١ ويستمر لغاية ٢٠٢٨ ويكون التخفيض على ثلاثة مراحل، تتضمن الأولى تخفيض بنسبة ٣٠% عند توقيع الاتفاق وتم ذلك في ٢٠٠٤/١١/٢١ وتخفيض بنسبة ٣٠% عند توقيع اتفاقية [SBA] وقد تم ذلك فعلاً في كانون الأول عام ٢٠٠٥ وتخفيض بنسبة ٢٠% عند اكمال العراق جميع التزاماته الواردة في [SBA] في نهاية كانون الأول عام ٢٠٠٨ .

ولفت تقرير مجلس النواب الى ان السعودية والكويت وقطر قدمت مطالبتها لصندوق النقد الدولي وحاول العراق ومن خلال وفد ارسله للتفاوض مع هذه الدول بغية اطفائها بنسبة ١٠٠% لكنها لم تتخذ أي قرار بشأن تسوية تلك المطالبات.